

دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على الاتصالات السعودية STC)

أمنة جبريل ابونصيب موسي

أستاذ مساعد جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات السعودية STC. تم بناء نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات والمقاييس اعتماداً على أدبيات الدراسات السابقة. اعتمدت الدراسة المنهج الاستكشافي (الوصفي التحليلي). استخدمت الدراسة عينة غير احتمالية (ميسرة) تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، حيث تم تحليل عدد 81 استبانة، وللتأكد من درجة الاعتمادية في البيانات تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ، واستخدم أسلوب تحليل المسار ونمذجه المعادلة البنائية لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك أن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة إيجابية بين العدالة وأبعاد شفافية المعلومات المحاسبية، عدم وجود علاقة بين الشفافية وأبعاد شفافية المعلومات المحاسبية، وأن الاستقلالية تؤثر بشكل جزئي على جودة شفافية المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطبيق أبعاد الحوكمة وتعزيز هذا النهج لئلا من أثر فعال في تحقيق الإفصاح والشفافية، كما أوصت الدراسة بضرورة الأخذ في الاعتبار الموضوعية والحياد والشفافية عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الشركات المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: مبادئ حوكمة الشركات، الشفافية، العدالة، الاستقلالية، شفافية المعلومات المحاسبية.

ABSTRACT

This study aimed to investigate the role of principles corporate governance in achieving the transparency of accounting information at STC communications companies in the Kingdom of Saudi Arabia. The model was build and development of hypotheses and measurements based on the literature review of the previous studies the study used the method of comprehensive inventory to collect data through the questionnaire. 81 questionnaires were analyzed. For the analysis of data and hypotheses testing, a descriptive statistical method was used (frequencies, percentages, deviations,) and analytical statistical methods (Exploratory Factor Analysis, Confirmatory Factor Analysis, Pearson correlation and path analysis) through the statistical package for social sciences (SPSS) program. The results found that here is a positive relationship between fairness and the dimensions of the transparency of accounting information, there is no relationship between transparency and the dimensions of the transparency of accounting information, and that independence partly affects the quality of the transparency of accounting information. The study recommended that the necessity of continuing to apply the dimensions of governance and strengthening this approach because it has an effective impact in achieving disclosure and transparency. The study also recommended the need to take into account the objectivity, impartiality and transparency when disclosing the accounting information in the researched companies.

Keywords: principles of corporate governance, transparency, fairness, independence, transparency of accounting information.

المقدمة

برزت مسألة الحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة في السنوات الأخير الماضية باعتبارها حجر الأساس للتنمية الاقتصادية وقد حازت هذه المسألة علي قدر كبير من الاهتمام والعناية من المؤسسات الاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ونظر السلسلة الأزمات المالية التي يشهدها العالم خاصة في الدول المتقدمة. إن العديد من المؤسسات والشركات والبنوك والجامعات اليوم تجد نفسها عاجزة عن التطوير والتنمية ويعود السبب إلى الهدر في الموارد البشرية والمادية وضعف الأداء وعدم تطبيق الممارسات الإدارية العلمية الصحيحة نتيجة التخبط في المسؤوليات والتضارب في الصلاحيات لمختلف الإدارات إضافة لضعف جودة الخدمات وبالتالي عدم رضا جميع الأطراف من طالبي الخدمة من جهة وضعف القدرة على التنمية بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية من جهة أخرى. حوكمة المؤسسات هي الطريقة التي تدار بها المؤسسات وتراقب من قبل جميع الإطراق ذات العلاقة بالمؤسسة وبالتالي تضمن كفاءة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر وتعتبر مؤشر لتحقيق المؤسسة لأهدافها وأهداف الإطراق ذات العلاقة بها.

مشكلة الدراسة :

الحوكمة هي من الأساليب التنظيمية الحديثة في الإدارة والتي تتضمن تطور واستمرارية الشركات والمؤسسات سواء كانت قطاع عام أو خاص بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي أصبحت المؤسسات كثيرة وغير قابلة للسيطرة عليها وبالتالي هناك بعض القرارات التي تؤدي إلى نوع من الغموض في أداء أعمالها للعاملين وهذا نتيجة لعدم وضوح الحوكمة في المؤسسات بشكل عام بناء على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال الرئيسي التالي :

ما دور تطبيق الحوكمة على تحقيق شفافية نظم المعلومات الحاسوبية في شركات

الاتصالات السعودية STC ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما دور تطبيق مبادئ الحوكمة بأبعادها (الشفافية ،والعدالة ، والاستقلالية) في شركات

الاتصالات السعودية STC ؟

2- ما دور شفافية نظم المعلومات الحاسوبية بأبعادها (الملائمة، و الموثوقية ، الحياد) في شركات الاتصالات السعودية STC؟

3- ما دور الحوكمة بأبعادها (الشفافية والعدالة والاستقلالية) تحقيق شفافية نظم المعلومات الحاسوبية ؟

4- ما اثر الخصائص الديمغرافية في اثر الحوكمة بأبعادها مجتمعة في تحقيق شفافية نظم المعلومات الحاسوبية مجتمعة في شركة الاتصالات السعودية STC؟
أهداف الدراسة :

1- التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين جودة شركات الاتصالات السعودية STC

2- التعرف علي ماهية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها و محداداتها والعلاقة بينها وبين الشفافية في تحسين أداء شركة الاتصالات السعودية STC.

3- التعرف علي عناصر ومبادئ الحوكمة في شركات الاتصالات السعودية STC.

4- تقديم الاقتراحات والتوصيات في هذا المجال.

أهمية الدراسة :

تمكن أهمية الدراسة في أهمية متغيراتها، ومن مدي استفادة منظمات الأعمال بشكل عام وشركات الاتصالات السعودية على نحو خاص من فوائد هذه الدراسة ومدي مساهمتها في تطوير الواقع الحالي شركات الاتصالات وبناء على ذلك تتحدد أهمية الدراسة ضمن المحاور التالية :

الأهمية العلمية :

تنبع هذه الأهمية من خلال أهمية متغيرات الدراسة الحوكمة ونظم المعلومات الحاسوبية والتي حظيت باهتمام الباحثين والمختصين وذلك لما لها من اثر ايجابي وفعال في تميز أداء شركات الاتصالات على اختلاف أنواعها.

الأهمية العملية :

سوف تستفيد من هذه الدراسة شركات الاتصالات السعودية STC وكذلك العامة في اعتماد نتائجها لوضع توجهاتها المستقبلية كما يستفيد منها جميع أصحاب المصالح المرتبطين بها. علاوة فإن هذه الدراسة سوف تساهم بالتعرف إلى مستوى ممارسة

الاتصالات السعودية STC للحكومة ودورها في تحقيق شفافية المعلومات الحاسوبية من أجل الوصول إلى أفضل أداء تنافسي لها.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة بإبعاها مجتمعة (الشفافية والعدالة والاستقلالية) على نظم المعلومات الحاسوبية بإبعاها مجتمعة (الملائمة، والموثوقية، الحياد) في الاتصالات السعودية وينبثق من الفرضية الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى :

H_{011} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق حوكمة بإبعاها مجتمعة (الشفافية والعدالة والاستقلالية) على الملائمة في الاتصالات السعودية STC.

الفرضية الفرعية الثانية :

H_{012} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق حوكمة بإبعاها مجتمعة (الشفافية والعدالة والاستقلالية) على الموثوقية في الاتصالات السعودية STC.

الفرضية الثالث :

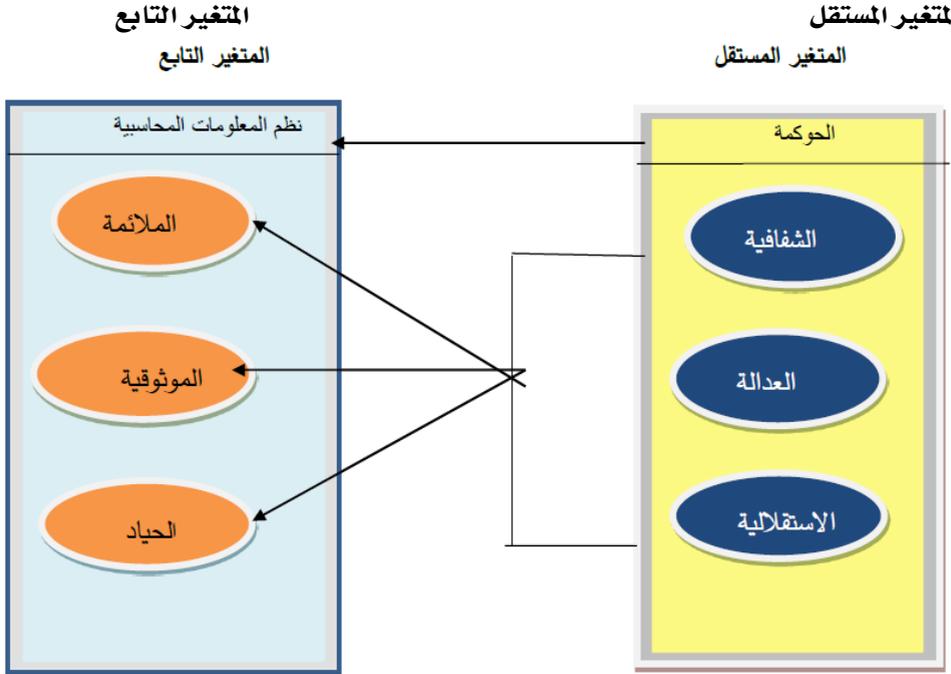
H_{013} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق حوكمة بإبعاها مجتمعة (الشفافية والعدالة والاستقلالية) على الحياد في الاتصالات السعودية STC.

الفرضية الرئيسية الثانية :

H_{02} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الحوكمة على نظم المعلومات الحاسوبية في الاتصالات السعودية STC تعزي الخصائص الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفية سنوات الخبرة).

نموذج الدراسة :

بناء على مراجعة الدراسات السابقة قامت الباحثة بتصميم نموذج الدراسة التالي :



الشكل رقم (1-1) نموذج الدراسة

تم اختيار إبعاد المتغير المستقل استنادا إلى دراسات: (وائل السنوسي، 2016)

يوضح الشكل (1-1) نموذج الدراسة والذي يتضمن المتغير المستقل وهو الحوكمة بإبعادها (الشفافية، العدالة، الاستقلالية) وأثرها على المتغير التابع هو نظم المعلومات المحاسبية بإبعادها (الملائمة، الموثوقية، الجودة) وأثر الخصائص الديموغرافية المتمثلة بالجنس والعمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة للإفراد المستجيبين.

منهجية الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها وذلك اعتماد على أدوات الحوكمة ومن خلال الإطار النظري تم تصميم الاستبانة.

مصادر جمع البيانات:

- 1- مصادر أولية لمجموعة من المحبوسين عن طريق الاستبيان.
- 2- مصادر ثانوية الكتب - الدوريات - المنشرات - المراجع - المجلات العلمية - الانترنت - اخري

حدود الدراسة:

- الحدود 2021.

- الحدود المكانية الاتصالات السعودية STC.

مصطلحات البحث:

• الحوكمة Governance

تعرف مؤسسة التمويل الدولية FC الحوكمة " بأنها هي نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في اعمالها". كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD " بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " (يوسف 2007). وتعرف الباحثة الحوكمة بأنها مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تساهم في تحسين مستوى الأداء وتوفير الرقابة الفاعلة.

• الشفافية Transparency

الشفافية بمفهومها العام البسيط هي ظاهرة تثير الي تقاسم المعلومات والتعرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات عن هذا الشأن (الربيعي 2005)

وتعرف الباحثة الشفافية هي قيمة المصادقية ولوضوح والصلاح المؤسسي

ثانياً: الدراسات السابقة

هنالك عدة دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة نذكر منها

- 1-دراسة (أروي حسن باعباد 2020) بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة بشكل رئيسي الي معرفة مدي دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء من خلال العلاقة بين توافر

نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء والتعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين الأداء الشركة السعودية للكهرباء والتعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والافصاح الأمثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء وتعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء. كان من اهم نتائج الدراسة لقد لاقى تطبيق حوكمة الشركات اهتمام كبير ومتزايد على مستوى كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية لما يحققه تطبيق الحكومة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية واهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية. وكان من اهم توصيات الدراسة تعتبر الشركات المساهمة بلائحة حوكمة الشركات لما في ذلك من مصلحة الشركات ومساهمة كافة الأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية ومحاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الوحدات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية.

2- دراسة (صلاح حسن الحسن 2020) بعنوان "دور قانون حوكمة الشركات وأثارها علي تحسين قطاع الشركات" هدفت الدراسة الي تطوير ممارسات قانون حوكمة الشركات في مملكة البحرين من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية العملية ومراجعة متطلبات الحفاظ على الاستقلالية الفعلية المتصورة للمدراء الخارجيين، زيادة الوعي بفكرة اليات حوكمة الشركات ودورها في تطوير اقتصاد وسوق البحرين، زيادة أهمية وجود الخبرة المالية في لجان التدقيق ووجود أعضاء مستقلين وتواصل الزامي مع مدققين خارجيين. وكان من نتائج الدراسة أن مدققي الذين لديهم الجودة اعلي يوفرن قدرة على تقييد الأرباح الانتهازية مقارنة المدقق جودة اقل مما يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية يمكن أن تعزي هذه النتيجة الي اختلافات البيئة التنظيمية والثقافات الوطنية. من توصيات الدراسة أن تدرس الدراسات المستقبلية كيف ان استخدام المقاييس الفعلية الجودة التدقيق يؤثر على إدارة الأرباح وحوكمة الشركات ويمكن أن يكون مختلفا مقارنة بإدراك مقاييس الفعلية الجودة قديم توسع البحث في موضوع الدراسة يشمل الدول العربية الأخرى في مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية، والامارات العربية والكويت وقطر التي لها خصائص مماثلة لمملكة البحرين.

3-دراسة (مجدي وائل الكبيجي 2019) بعنوان " دور الحوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة"
 هدفت الدراسة الي التعرف على مكانة قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية بإدارة الأرباح والتعرف على العلاقة بين استقلالية مجلس الأداة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية العامة الفلسطينية. وكان نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة 2012-2015 برغم من وجود بعض لتباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جليا في عامي 2014-2015 ووجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين كل من حجم مجلس الإدارة وازدواجية المديرين التنفيذيين. ومن توصيات الدراسة ضرورة المحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة باعتبارها أحد ابعاد الحوكمة وأن تكون غالبية تركيبته من أعضاء خارج الشركة لكي تزداد فاعلية عملية الاشراف على اعداد القوائم المالية وضرورة المحافظة على استقلالية لجان التدقيق وكفاءة وخبرة أعضائها من الخارج باعتبارها أحد ابعاد الحوكمة.

4-دراسة (شذي عبد الحسين جبر 2019) بعنوان " دور حوكمة الشركات في حماية حقوق المستثمرين"

هدفت الدراسة الي تزويد المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية بمعلومات واضحة عن مستوي تطبيق حوكمة الشركات في سوق تسليط الضوء على جانب معرفي وكأديمي حيوي ومهم في سوق الأوراق المالية الا هو تلك القضايا المتعلقة بالحوكمة وحماية حقوق المساهمين. وكانت من نتائج الدراسة إن الشركات تقوم بحماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي تتم لصالح المساهمين أصحاب النسب الحاكمة والتي يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وان أي تغيرات تحدث داخل الشركة تؤثر سلبا في حقوق التصويت خاضعة الموافقة المساهمين يتم عن طريق مرشحين إن عملية ادلاء لأصوت داخل الشركة يتم عن طريق مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيدين. ومن توصيات الدراسة ينبغي سوق العراق للأوراق المالية اعداد إجراءات وادلة واضحة ومضمونة تضمن حق المساهم تسجيل وتحويل ونقل ملكية الأسهم، ينبغي

على الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية تمكين المساهمين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبشكل منتظم المشاركة التصويت في الجمعية العامة للمساهمين وانتخاب عزل أعضاء مجلس الإدارة والحق في المشاركة في القرارات وكذلك الحصول على المعلومات الناتجة عن القرارات وكذلك الحصول على المعلومات الناتجة عن القرارات التي تخص تعديل النظام الداخلي .

5-دراسة (سهام موفق، نصر رحال 2019) بعنوان "تقييم مدي جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة"

هدفت الدراسة على تسليط الضوء على مفاهيم حوكمة الشركات وكذا أهميتها وأهدافها معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وابرز أهميتها بالنسبة للمؤسسة المالية. وكان من نتائج الدراسة أن هناك ضعف الذي بنك الخليج الجزائر وكالة بسكرة لتبني مبدأ الإفصاح اذ حقق هذا المبدأ متوسط حسابي 1457 بانحراف معياري تبلغ قيمته 8520 كما أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الإجابات مضردات الدراسة ضعف مستوي الثقة بين بنك الخليج الجزائر وكالة بسكرة ومختلف عملائه ذا حقق هذا المبدأ متوسط حسابي بلغ 1.571 بانحراف معياري 0.777.

من توصيات الدراسة مسارعة البنوك الجزائرية بشكل عام والبنوك الخاصة الي اعتماد مبادئ حوكمة لتحقيق الفاعلية في الأداء كمبدأ للإفصاح والشفافية وضرورة الاعتماد علي نظم رقابة تمتاز بالكفاءة والفاعلية مما يساعد على تحقيق الشفافية.

6-دراسة (فارس سعود القاضي علاء جبر المطارنة، محمد فوزي أبو الهيجا،مي فارس

القاضي 2018) بعنوان " دور نظم المعلومات الحاسبية في تحقيق الحاكمية المؤسسية هدفت الدراسة الي التعرف علي دور النظام الحاسبي المالي في تحقيق الحاكمية المؤسسية والتعرف علي دور النظام الحاسبي الإداري وتكاليفي في تحقيق المؤسسية. وكان من اهم نتائج الدراسة أن هناك دور لنظم المعلومات الحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركات أن للنظام الحاسبي المالي المتبع في الشركات دورا هاما لأنه يوفر بيانات مالية للتقارير المالية الخارجية الحاكمية التي تخدم المساهمين والأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرار. وكان من توصيات

الدراسة ضرورة تطوير وتحديث الأنظمة المحاسبية المالية في الشركات المساهمة العامة نظرا لأهميتها القصوى في تدعيم الحوكمة المؤسسية فيها وضرورة تطوير الأنظمة المحاسبية الإدارية والتكاملية في شركات المساهمة العامة نظر لأهميتها القصوى في تدعيم الحوكمة المؤسسية فيها.

7-دراسة (هبة، عوض، عثمان، 2017) بعنوان "دور حوكمة الشركات علي الأداء المالي في ظل نظم المعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة الي تحديد مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها ومبادئها والعمل على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتوضيح الآلية التي قامت عليها ومعرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على "المتعدد لقياس تأثير العناصر الخاصة بحوكمة الشركات علي جودة الأرباح واشتملت عينة الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية للفترة من 2008 وحتى 2013 حيث تم مسح التقارير المالية السنوية للوصول الي المعلومات المطلوبة للدراسة. من نتائج الدراسة أنها توصلت الي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة الشركة وبين جودة الأرباح بالإضافة الي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة التدقيق الداخلي وجودة الأرباح.

ومن توصيات الدراسة العمل بكل الطرق لتحقيق استقلالية مجلس الإدارة وزيادة عدد أعضائه وذلك من خلال الاشراف على تطبيق قواعد حوكمة الشركات وعقد الندوات التوعوية مجالس إدارة الشركات بأهمية استقلاليتهم عن الوظائف التنفيذية واهمية الدور الذي يلعبونه في كشف عمليات التلاعب التي تقوم بها الإدارة.

8-دراسة (المناصير 2013) بعنوان "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي أداء شركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلي بيان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء المساهمة العامة الأردنية (العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية العائد للسهم الإيضاحات المالية) ويتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العامة العاملة في قطاع الخدمات والمدرجة في بورصة عمان متمثلا في 153 شركة وتم استلام 396 استبانة موزعة على شركات المدرجة كما تم استخدام برنامج SPSS التحليل الاستبانة. ومن نتائج الدراسة أن ما نسبته

85% من الشركات كما أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق ثم قاعدة حقوق المساهمين. ومن توصيات الدراسة العمل على الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لمالها من أثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد الالتزام بقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركة والمجلس واعتماد أساس التمييز في الأداء لمنح المكافأة.

الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Voon, 2015) بعنوان " Corporate Governance and Financial Crisis

هدفت الدراسة الي بيان أهمية حوكمة الشركات في الازمات المالية وتحديد إذا ما كانت حوكمة الشركات تعد كمؤشر أساسي للالزمات المالية حوكمة الشركات الي جانب العوامل الأساسية الأخرى؟ وهل حوكمة الشركات الضعيفة تجعل الدول أكثر عرضة للخطر اثناء الازمات المالية وهل يختلف إثر حوكمة الشركات في البلدان النامية والمتقدمة منذ عام على مستوى الازمة المالية ولماذا كما اشتملت عينة الدراسة على 14 دولة متقدمة ونامية منذ عام 1996 وحتى عام 2014 وقد تم جمع البيانات من خلال الإحصائية المالية الدولية ونظام البيانات لكل دولة. ومن نتائج الدراسة أن احتمال وقوع الازمة المالية ينخفض بشكل كبير عندما يتم تحسين مؤشرات حوكمة الشركات وجود فارق زمني في حدوث الازمات المالية له دور إيجابي ومهم الازمات المالية في الدول الاسيوية والدول ضمن عينة الدراسة يتسبب في متغيرات منها الازمات المالية العالمية. ومن توصيات الدراسة ضرورة إعادة وضع أنظمة لحوكمة الشركات تكون من خلالها دراسة التحليل المالي بهدف الشركات وضع جديد لحماية الشركات من التعثر المالي.

2-دراسة (Miglani,et.al.2015) بعنوان " Voluntary Corporate Governance Structure and Financial distress Evidence from Australia"

هيكل حوكمة الشركات التطوعي والتعثر المالي دليل من استراليا. هدفت الدراسة الي دراسة اختبار العلاقة بين التبني الطوعي لأليات الحوكمة ودورها في التحقيق من أثر التعثر المالي للشركات وقد كانت عينة الدراسة (171) شركة متعثرة

و(106) شركة لا تعاني من التعثر المالي من الشركات الأسترالية المسجلة لمدة خمس سنوات من عام 1999 حتى عام 2003 وقد تم الحصول على البيانات المحاسبية من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة ومن ثم تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار لاختيار العلاقة بين الليات الحوكمة واحتمالية تعرض الشركة للتعثر المالي. ومن نتائج الدراسة وجود دليل يدعم الفرضية بأن التبني الاليات محددة من الليات الحوكمة مفيد للشركات في تقليل مخاطر حدوث التعثر المالي ومن الليات الحوكمة المحددة المشار اليها وجود مستوي اعلي من حملة الأسهم بعدد كبير (Block holders) ملكية المدراء وجود لجنة التدقيق المستقلة مرتبطة بتحقيق احتمالية حدوث الازمات المالية. وقد توصلت الدراسة الي دليل علي وجود علاقة سببية بين الحوكمة والتعثر المالي حيث إن التبني الطوعي الاليات الحوكمة يؤدي الي مستويات اقل من التعثر المالي وليس العكس حيث ان إدراك وجود التعثر المالي تؤدي الي اصلاح هيكل حوكمة الشركات. ومن توصيات الدراسة أن يقوم المستثمرين الاطلاع على قواعد الحوكمة في الشركات التي يرغبون في الاستثمار فيها لتقييم المخاطر وفرص الاستثمار المتاحة لهم وكذلك تعتبر نتائج الدراسة مهمة لواقعي السياسات في مجلس حوكمة الشركات (A S X) عند وضعهم الأفضل هيكل الحوكمة الشركات.

ثالثا الإطار النظري:

مفهوم حوكمة الشركات:

حيث تعرف الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات ويحدد من خلاله الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف وذلك من أجل إقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والجماعية والفردية (محمد 2011 : 82) تعد حوكمة الشركات إحدى الأمور البحثية المهمة التي تهدف الي الحفاظ على النظام المالي والإداري وضمان استقرارها والحفاظ على رؤوس الأموال والممتلكات وعدم تعرضها للازمات والانهيار سواء كان الشركة كبيرة أم مؤسسة صغيرة وقد زاد الاهتمام في الاونة الأخيرة على دراسة هذا الدور الذي ساهمت فيه حوكمة من وقاية الشركات من التعثر والافلاس، ونظر لأهمية الحوكمة ودورها فقد قدمت كل دولة مؤتمرا لأهميتها كما ناقشت مدي الاستفادة منها على العديد من القطاعات بالإضافة لما أسهمت به مؤسسات

للتوعية وعمل الأدلة والنشرات لنشر هذا النوع من الثقافة مما ادي الي التفكير بتطبيقها علي كل المؤسسات بجميع قطاعاتها (الحكومية ، المؤسسات غير حكومية ، شركات المساهمة العامة، أسواق المال ، المصانع ، الشركات التجارية والعائلية ، المصارف، الجامعات). حتى امتد هذا العلم ليشمل كل المؤسسات بلا استثناء ولازالت الدراسات تتعدد وتتنوع حول دور قواعد ومبادئ الحوكمة ونجاح تطبيقها. وظهرت الحاجة الي الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرق اسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات منى القرن العشرين كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية (علاونة وعبد الكريم، 2015:471).

أهمية حوكمة:

تكمن أهمية حوكمة الشركات بانها لا تعد حوكمة الشركات هدفا في حد ذاتها ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق اهداف يسعى اليها جميع الأطراف الذين يعملون على تطبيق قواعدها وهناك العديد من الجوانب التي أشار اليها (بلقاسم:2016 186) و(بله، 2012 :55، 56) ومنها

a- الاقتصاد تساهم حوكمة الشركات في رفع مستوي كفاية الاقتصاد ورفع مستوي أداء الشركات تزيد من قدرة الشركة الوطنية علي المنافسة علي العالم وفتح الأسواق الجديدة.

b- الشركات أن تطبيق الحوكمة يساعد الشركات علي حماية أصول الشركة وحقوق المساهمين ويساعد علي خلق بيئة عمل سليمة ويعمل علي تحسين أداء الشركات وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.

c- المستثمرون وحملة الأسهم تهدف حوكمة الشركات الي حماية الاستثمار من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين و جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع علي الاستثمار بالمشاريع الوطنية .

d- الشفافية والعدالة ومحاربة الفساد تسعي حوكمة الشركات الي تحقيق مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول وتحسين الممارسة المحاسبية والمالية والإدارية في الشركات وتطوير .

e- أصحاب المصالح الاخرين تسعي حوكمة الشركات الي حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز اثرهم في مراقبة الأداء وبناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة وبين الموردين والدائنين وغيرهم.

تري الباحثة بأن أهمية حوكمة الشركات تكمن في تعزيز مستوي الثقة والاطمئنان لدي المساهمين على استثماراتهم وكذلك تهدف الي تكامل العلاقة بين إدارة الشركة وملاكها وجميع الأطراف من أصحاب المصالح ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والشفافية.

مزايا حوكمة الشركات

تهدف قواعد الحوكمة وضوابطها الي تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استقلال السلطة في غير المصلحة العامة بناء يؤدي الي تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة لتحقيق عدد من الأهداف وهي كالتالي:

- 1- محاربة الفساد بكل صوره سواء كان فساد إداريا أو ماليا أو محاسبيا.
- 2- تدعيم عنصر الشفافية والعدالة في جميع المعاملات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية .
- 3- تحسين إدارة الشركة وتطويرها ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة علي بناء استراتيجية سليمة تؤدي الي رفع كفاءة الأداء.
- 4- الحوكمة تساعد علي استقرار ومصداقية القطاعات المالية علي المستوي المحلي والدولي (الشمري 2013 ، 17).
- 5- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة امام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.

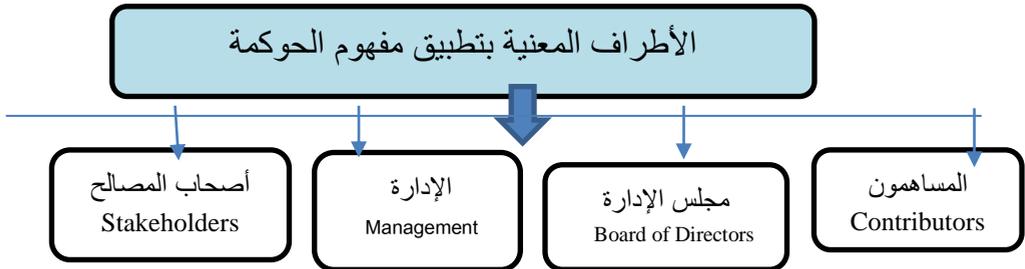
- 6- فرض الرقابة الجيدة والفاعلية علي أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير والتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية .
- 7- الممارسة السليمة للحوكمة تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية و الحد من هروب رؤوس الأموال (حداد ، 2008: 10).
- 8- خفض كلفة راس المال للشركات وضمن استمراريته في أداء اعمالها حيث تساعد الحوكمة علي الحد من هروب راس المال و مكافحة الفساد المالي والإداري اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية الاقتصادية (أبو عمشة 2013، 329) ومن اهداف الحوكمة أيضا إمكانية مشاركة المساهمين والدائنين والمقروضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة مما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركة والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي (المشعل 2010: 610). تتفق الباحثة مع هذه المزايا في تحقيق الشفافية والمصداقية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة رقابية كما تؤدي الي زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وزيادة قدرة سوق العمل ورفع معدل الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- خصائص حوكمة الشركات: تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وهي كما أشار إليها (قرواني، 2015: 40) و(بلقاسم، 2016: 183) و(معروف 2009: 41).
- أ. الانضباط أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ب. الشفافية أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ج. الاستقلالية أي لا توجد تأثيرا وضغوط غير لازمة للعمل.
- د. المسائلة أي إمكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ز. المسؤولية أي وجود مسئولية امام جميع الأطراف ذي المصلحة في المؤسسة.
- هـ. العدالة أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- و. المسؤولية الاجتماعية أي النظر الي المؤسسة كمواطن جيد.

تري الباحثة على جميع إدارات الشركات والمؤسسات الالتزام بتطبيق خصائص الحوكمة كشرط أساسي للقيود في السوق المالي وأن تلتزم الحوكمة في المجتمعات بنشر ثقافة الحوكمة عن طريق وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ووزارات المالية والاقتصاد والتجارة وغيرها من الوزارات لتلايبعاد عن الفساد المالي والإداري. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

المساهمون: يقومون بتقديم راس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة للاستثمار اتمهم وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

مجلس الإدارة Board of Directors: وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة الي الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين. الإدارة: Management وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الي مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة الي مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

أصحاب المصالح Stakeholders وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين ويجب ملاحظة ان هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.



(المصدر عبد الوهاب نصر، علي شحاتة السيد شحاتة، 2006، 20:2007).

ثانياً مفهوم المعلومات المحاسبية :

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في إدارة المؤسسة وإن من أهم أسباب وجود المعلومات المحاسبية وتطويرها المستمر هو توفير المعلومات المناسبة للاتخاذ القرارات سواء للإدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات. المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن النتائج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل نظام المعلومات كما أنها تمثل لغة الإدارة الاتصال ما بين معديها والذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها الذي ينتظر تلك المعلومات والتي يجب أن تكون فعالة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرار (حيدر عباس، ازدهار عبد الله، وعد هادي، 2019: 130). تعد كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالباً ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينها من اختلافات جوهرية، لذا فإن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام وهي تمثل المدخلات لنظم المعلومات وهي لا تصلح لاتخاذ القرارات بكونها غير منتظمة أما المعلومات المحاسبية تمثل المنتج النهائي للنظام المعلومات المحاسبية والذي سوف يذهب للبيئة المحيطة بالبيانات التي تمت معالجتها وتشغيلها لتعبير عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية والتي تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة. عرف الخطيب وفؤاد المعلومات المحاسبية هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة والتوجيه. لذا يمكننا إعطاء مفهوم للمعلومات المحاسبية على أنها حصيلة أو ناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي يتم تدعيمه بالبيانات والتقارير والكشوفات من خلال تسجيلها ومعالجات وإخراجها على شكل القوائم المالية وذلك من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة في إدارة مشاريعها واتخاذ القرارات المناسبة (حيدر عباس، ازدهار عبد الله، وعد هادي، 2019: 130).

أهمية المعلومات المحاسبية :

للمعلومات المحاسبية أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة ومتعددة لأغراض الاحتياجات كل

مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات ، فاء لقرض يحتاج معلومات تختلف عن المستثمرالخ فكل من هذه الجهات لها متطلبات تريد الحصول عليها من القوائم المالية ، حيث توجد هذه البيانات في القوائم المالية وتشمل العديد من المعلومات عن النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي والتسويقي للمشروع وملك بعض من المعلومات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر علي نشاط الشركة .

الحقيقة أن حوكمة الشركات ترتبط ارتباط وثيقا بين مستوى الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها أكانت اقتصادية أو سياسة والتي قد اثرت على ربحية الشركة (ال غزوي، 2010، 42).

تتفق الباحثة مع كل ما سبق بأن أهمية المعلومات المحاسبية تحدد حسب الحاجة والجهة المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

تصنيف المعلومات المحاسبية:

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها لاعتبارات عديدة ويمكن تصنيف المعلومات كما يلي:

1. من حيث دلالتها:

حسب هذا الاعتبار تنقسم المعلومات المحاسبية الي:

أ-معلومات تاريخية:

المعلومات التاريخية هي معلومات تتعلق بقياس الاحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة وكذلك تستخدم لأغراض ضريبية وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فأنها لا تصلح كأدائه للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

ب-المعلومات الحالية:

-تتعلق بالنشاط الجاري فقط.

-يتم تقديمها بصورة دورية منظمة.

يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

-ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج- معلومات مستقبلية :

هي معلومات تقديرية يتم اعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة واختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معيار للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.
(الغربي سماح، 2014، 2015:13،12).

2- من حيث المصدرها :

إن المعلومات المحاسبية تنقسم حسب مصدرها الي ما يلي:

أ- معلومات داخلية :

هي معلومات تعبر عن احداث ووقائع تمت داخل المؤسسة ويتم الحصول عليها من الافراد والأقسام الداخلية وتتمثل هذه المعلومات في التقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمؤسسة.

ب- معلومات خارجية :

هي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعلاء والممولين والجهات الحكومية وغيرها وتتضمن معلومات من البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤيه تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط للمواجهة الاحداث قبل وقوعها وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3- من حيث درجة تكرارها :

تنقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة تكرارها الي ما يلي:

أ- معلومات دورية :

المعلومات الدورية هي المعلومات يتم اعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منظمة (سنوية شهرية).

ب- معلومات غير دورية :

تتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

4- من حيث الحصول عليها:

يمكن تقسيمها الي ما يلي:

هي معلومات يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومنجزة مسبقا (لصان جمعه، 1997: 7).

معلومات غير متوفرة عند الحاجة مما يتطلب وقت أطول في اعدادها وتجهيزها.

5- من حث ارتباطها:

وتنقسم هذه الارتباط الي:

أ-معلومات جامدة

المعلومات الجامدة هي التي تعبر عن قيمة حدث معين في اللحظة زمنية محددة.

ب-معلومات ديناميكية:

تعبر المعلومات ديناميكية إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية (مطر وآخرون، 1996: 127).

6- من حيث ارتباطها بالتخطيط:

وتنقسم من حيث ارتباطها بالتخطيط الي:

أ-معلومات خاصة بالتخطيط:

وهي المعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد في الدراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها لتحقيق صورة مالية كمية وصفية.

ب-معلومات خاصة بالرقابة:

وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد

من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية لاكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت الي حدوثها وارسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج-معلومات خاصة باتخاذ القرار:

وهي المعلومات المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

• مفهوم الشفافية :

يقصد بالشفافية مبدا خلق بيئة تجعل فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والاعمال القائمة متاحة ومتطورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق (حماد، 2006)

تعني الشفافية قيام الشركة أو الجهة المسؤولة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا التي يكون بشأنها الاضرار بمصالح الشركة (حرب 2011).

كما يقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والاعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة الأطراف سنويا (حماد، 2005).

• مفهوم الشفافية في الإفصاح

نعني بالشفافية في الإفصاح اتسام مخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية بأعلى مستوى جودة للمعلومات واكتمال خصائصها النوعية وألا تترك أي غموض أو ريبية لدي مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة (الرجاوي وال فتح الله 2017).

• أهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي

يساعد نظام الشفافية في الإفصاح على تحقيق الاتي:

- التطبيق السليم لقواعد الشفافية في الإفصاح المحاسبي يحسن أداء السهم ويعظم الربحية ويولد الثقة لدي المستثمر وحملة الأسهم.

- الشفافية في الإفصاح تردم الضجوتين الضجوة الاولى بين الإفصاح المتاح من جهة والافصاح الكامل وتقترب كثير من الإفصاح المثالي والضجوة الثانية بين معدي القوائم والتقارير المالية من جهة وبين مستخدميها من جهة اخري تبقي فجوة واحدة هي خارج الإفصاح فيما بين المستخدمين من المعلومات المحاسبية سببها التفاوت في قدراتهم خبراتهم اطلاعهم ومؤهلاتهم في الاستفادة منها وبذلك يتميرون فيما بينهم.

- تركز الاهتمام على القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني لدي معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

-زيادة المعلومات والايضاحات يؤدي الي تحسين الإفصاح مما يؤدي الي زيادة الوعي والتثقيف بالشفافية.

• متطلبات الشفافية في الإفصاح

- تتمثل متطلبات الشفافية في الإفصاح فيما يلي (الحجاوي وال فتح الله 2017).
- خلق بيئة ملائمة يمتاز فيها العاملون بالقيم والخلق الرفيع الشفافية ترتبط بالمفهوم الثقائي والقيمي للشركة والافراد لأنها تحمل كل معايير الصدق والإخلاص والأمانة في التعامل من خلال التأكد على النظام القيمي للشركة.
- اتخاذ إجراءات وضوابط وقوانين تكون رادعة للحد من الفساد ضرورة وجود تشريعات ملزمة واللوائح وقواعد تنظم عملية الإفصاح.
- الاهتمام بالمدخل الأخلاقي للمحاسبة بدرجة اعلي أو بمقدار الاهتمام بالمعايير والقواعد والخصائص المحاسبية.
- القوائم المالية على درجة عالية من التفاصيل والأرقام والوصف فيها على درجة عالية من الدقة والمصادقية ومتوافقة مع رغبات الأطراف ذات العلاقة.
- أن تكون المعلومة دقيقة ذات صلة بالموضوع ومتاحة للمستفيدين.
- الشفافية في الإفصاح تطلب الاهتمام بالمضمون بدرجة أكبر وينبغي عرض المعاملات والاحداث وفقا لجوهرها وليس لمجرد شكلها.
- يجب أن يكون الإفصاح عادلا ودرجة عالية من الشفافية وان يتضمن المعلومات المادية وغير مادية أن يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية.
- أن يكون الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب إذ أن المعلومة التي يعلن عليها بصورة متأخرة عادة لا قيمة لها قد لا تحقق نفس الفائدة للمستفيد منها فيما الواضح عنها بصورة مبكرة.
- أن تكون المعلومة المعلن عنها متاحة لجميع الأطراف في نفس الوقت.
- إن تكون المعلومة المعلن عنها واضحة ومستوفية للمعني والقصد والمرفقات والمضمون أن تكون شارحة لنفسها فلا فائدة من المعلومة الغامضة.

• دور حوكمة الشركة في تحسين جودة المعلومات الحاسوبية

علاقة الحوكمة بجودة المعلومات

الحوكمة في المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات الحاسوبية ولإبراز دقة وموضوعية التقارير المالية كانت حوكمة الشركات هي الخيار الأمثل لذلك مفيدا الإفصاح والشفافية اللذان هما من أحد ركائز الحوكمة يلزمان المحاسبين الماليين على تقديم معلومات محاسبية عن الوضع الرهن والحقيقي للشركات ، وهذا يتم بدقة متناهية وتنعكس هذه المعلومات الحاسوبية الدقيقة علي قرارات متخذي القرارات في مجالس الإدارة للشركات خاصة المساهمة منها وتعتبر هذا المعلومات الحاسوبية المصدر الرئيسي لقياس أداء الشركات في الأسواق المالية ومن هذه المعلومات يستطيع المتبع الحالة الأسواق المالية من معرفة حجم الاخطار بالسوق من مخاطر السوق والسيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الاعمال الإدارية وغيرها (الشيخ، 2012: 46).

والهدف من تطبيق الحوكمة على المعلومات الحاسوبية يمكن في إعادة الثقة للمتعاملين في الأسواق من المستثمرين ومجالس إدارات الشركات والمتداولين في تلك الأسواق المالية وسوق الأسهم كما أن التطبيق السليم المبادئ حوكمة الشركات كما أن التطبيق السليم المبادئ حوكمة الشركات والافصاح والشفافية هما المدخلات الرئيسيان لجودة المعلومات الحاسوبية وان دراسة العائد الحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو النسب الحاسوبية يعطيان للورقة المالية قيمتها الحقيقية. ومما سبق يتضح أن حوكمة الشركات لها علاقة طردية وثيقة مع جودة المعلومات الحاسوبية فكلما زادت الحوكمة زادت دقة وجودة المعلومات الحاسوبية (هوام الشعوري، 2009: 2).

رابعاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين بشركات الاتصالات السعودية STC، وتم

توزيع الاستبانة إلكترونياً على المبحوثين وتم استرداد عدد 81.

الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة :

اعتمدت الباحثة في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي، الاعتمادية، وتحليل الارتباط ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب نمذجة المعادلة البنائية (AMOS)، وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار (path analysis)، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة والنتائج :

1. التحليل العاملي الإستكشافي لمتغيرات الدراسة :

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات في الدراسة مع بعضها البعض والمكون من ستة محاور وعدد عباراته (18) عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار (0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.50) والتشعبات لا تقل عن (0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمتغيرات وقيمة الجزر الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح وكما تم حذف المتغيرات التي يوجد بها تقاطعات، بالنسبة للمتغير المستقل (مبادئ حوكمة الشركات) تفسر المكونات مجتمعة (43.109%) من التباين لكل للعبارات ، وللمتغير التابع (شافية المعلومات الحاسوبية) تفسر المكونات مجتمعة (49.147%) من التباين لكل العبارات وهي نسبة تزيد عن (0.60%) والتي تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقا (Hair, J.F, 1998, at all) ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهي promax لتحميل المتغيرات على العوامل الأكثر ارتباطا بها وحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد أظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة بالشكل الموضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل والمتغير التابع

6	5	4	3	2	1	العبارات	التغيرات
					.601	تعكس إدارة الشركة الأنظمة والقوانين المعمول بها لجميع الموظفين في الشركة.	الشفافية
					.543	تقوم إدارة الشركة بتقديم المعلومات بطريقة عادلة ووضحة للجميع المراجعين في الوقت المناسب دون تأخير.	
					.502	تتسم إجراءات العمل في الشركة بالوضوح	
				.759	تتسم إدارة الشركة بالعدالة عند تطبيقها للإجراءات الإدارية على الموظفين.		العدالة
				.743	تسعى إدارة الشركة الي مكافأة الموظفين المميزين. بطريقة عادلة		
			.702		تهتم إدارة الشركة بتميز الاستقلالية في معاملاتها المختلفة		الاستقلالية
			.700		يتم منح الموظف الحرية الكاملة لتقديم الأفكار المتنوعة والجديدة في مجال العمل		
.857							KMO
278.409							Bartlett's Test of Sphericity
4.431							الجنز الكامن
43.109							نسبة التباين
		.890				تلتزم الشركة بتوفير المعلومات الكاملة والواضحة والصحيحة	الملائمة
		.656				توفير الشركة وسيلة لتزويد المساهم بالمعلومات الملائمة	
		.647				تطبيق الشركة الأنظمة المالية والحاسبية بشكل سليم	
	.642					توفير الشركة نظام معلومات محاسبي فيه مبادئ الموثوقية	الموثوقية
	.640					تلتزم الشركة بالتأصيل العلمي لمبادئ موثوقية المعلومات الحاسبية	
	.569					تطبق الشركة مبدأ سرية المعلومات الحاسبية	
.516						توفر إدارة الشركة معلومات محاسبية تتسم بالحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة.	الحياد
.408						تسعى الشركة ألا تكون المعلومات الحاسبية متحيز المساهم معين.	
.544						تقدم الشركة معلومات محاسبية تتصف بالموضوعية والحياد	
					.814		KMO
						262.405	Bartlett's Test of Sphericity
						5.2674	الجنز الكامن
						49.147	نسبة التباين

N=81, * * * p < 0.01 ملاحظة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة 2021م

نموذج الدراسة المعدل:

بعد إجراء التحليل العملي الاستكشافي لمتغيرات الدراسة يتم الاعتماد على النتائج التي يفسرها التحليل، حيث أوضحت النتائج أن مبادئ حوكمة الشركات يتكون من ثلاثة محاور وهي الشفافية، العدالة، الاستقلالية. وأن المتغير التابع شفافية المعلومات المحاسبية يتكون من ثلاثة محاور وهي الملائمة، الموثوقية، الحياد. والشكل رقم (1) التالي يوضح نموذج الدراسة المعدل أي نموذج الدراسة بعد التحليل العملي الاستكشافي.

شكل رقم (1): نموذج الدراسة المعدل

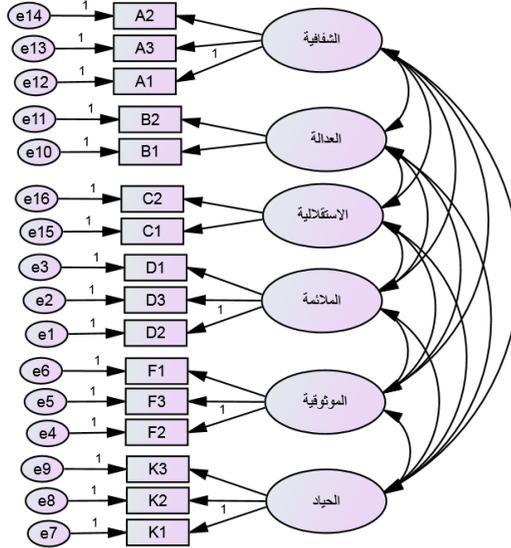


المصدر: إعداد الباحثة، 2021م

2. التحليل العملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة مجتمعة:

تم بناء النموذج المعدل للدراسة والذي يتكون من ثلاثة محاور من المتغير المستقل مبادئ حوكمة الشركات والذي تقيسه 9 عبارة حسب نتائج التحليل العملي الاستكشافي، وثلاثة محاور من المتغير التابع شفافية المعلومات المحاسبية والذي تقيسه 9 عبارة، وتم اختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل العملي التوكيدي على بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم إدخالها في النموذج الاولي قد أعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة، والشكل رقم (2) التالي يوضح التحليل العملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة مجتمعة.

شكل رقم (2): التحليل العائلي التوكيدي لمتغيرات الدراسة مجتمعة



المصدر: إعداد الباحثة من مخرجات التحليل الاحصائي 2021م
جودة المقاييس (درجة اعتمادية الاستبانة):

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرون باخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي، إذا كانت قيم معامل ألفا كرون باخ أقرب إلى 1، يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، ولاتخاذ قرار بشأن قيمة ألفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally, 1967)، إلى أن المصدقية من (0.50 - 0.60) تكفي وأن زيادة المصدقية لا أكثر من 0.80 وربما تكون إسراف، أما (Hair et al, 2010) أفترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70. والجدول رقم (2) التالي يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ بعد إجراء التحليل العائلي الاستكشافي، كما يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل المتغيرات ونجد أن الانحراف المعياري لجميع المتغيرات أقرب إلى الواحد وهذا يدل على التجانس بين إجابات أفراد العينة عن جميع

عبارات المتغيرات. وكذلك يوضح الارتباطات بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30) إلى (0.70) وتعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من (0.70)

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجة الاعتمادية

لأسئلة الاستبانة وتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

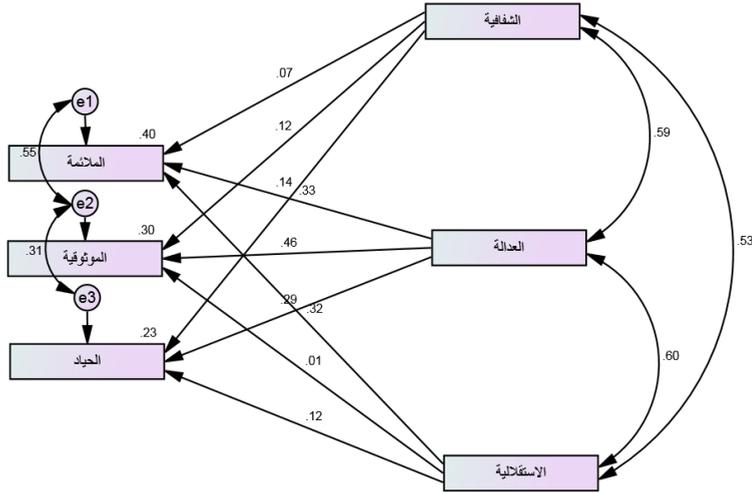
أسم المتغير	نوع المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أنفا كرنباخ	1	2	3	4	5	6
1. الشفافية	مستقل	3.0000	1.06197	.646	1					
2. العدالة	مستقل	2.8457	1.30777	.793	.591**	1				
3. الاستقلالية	مستقل	2.9753	1.26467	.744	.527**	.600**	1			
4. الملائمة	تابع	2.9012	1.17550	.748	.435**	.565**	.557**	1		
5. الموثوقية	تابع	2.4527	.92392	.625	.385**	.519**	.338**	.704**	1	
6. الحياد	معدل	2.6955	1.16690	.709	.379**	.449**	.369**	.465**	.566**	1

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة 2021م

إختبار فرضيات الدراسة:

تم الاعتماد في عملية إختبار الفرضيات على أسلوب نموذج المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والظاهرة، وبمعنى أوسع تمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات. وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، ولما يتمتع به هذا الأسلوب من مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة. العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات (الشفافية، العدالة، الاستقلالية) وشفافية المعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية، الحياد).

شكل رقم (3): العلاقة بين محاور مبادئ حوكمة الشركات ومحاور شفافية المعلومات المحاسبية.



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

حيث أن المسار من الشفافية إلى الملائمة يساوي (078.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (530.) والمسار من الشفافية إلى الموثوقية يساوي (103.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (315.)، والمسار من الشفافية إلى الحياد يساوي (157.) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (257.)، حيث أن المسار من العدالة إلى الملائمة يساوي (296.) وهو إحصائياً عند مستوى معنوية (006.) والمسار من العدالة إلى الموثوقية يساوي (313.) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (❖❖❖)، والمسار من العدالة إلى الحياد يساوي (263.) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (028.)، حيث أن المسار من الاستقلالية إلى الملائمة يساوي (300.) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (004.) والمسار من الاستقلالية إلى الموثوقية يساوي (007.) وهو غير دال

إحصائياً عند مستوى معنوية (.938)، و المسار من الاستقلالية إلى الحياد يساوي (.107) و هو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (.361). الجدول رقم (3) التالي يوضح قيم تحليل المسار لفرضيات الدراسة.

جدول رقم (3): المسار من مبادئ حوكمة الشركات الى شفافية المعلومات الحاسبية.

العلاقات	التقديرات Estimates	الخطأ المعياري S. E	القيمة الدرجة CR	الدلالة P	النتيجة
الشفافية	.078	.124	.628	.530	لم تدعم
الشفافية	.103	.102	1.006	.315	لم تدعم
الشفافية	.157	.139	1.134	.257	لم تدعم
العدالة	.296	.107	2.774	.006	دصت
العدالة	.313	.088	3.561	***	دصت
العدالة	.263	.120	2.198	.028	دصت
الاستقلالية	.107	.118	.914	.361	لم تدعم
الاستقلالية	.007	.086	.077	.938	لم تدعم
الاستقلالية	.300	.105	2.863	.004	دصت

المصدر إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

النتائج

1. أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة تأثير بين الشفافية والملائمة، حيث كانت قيمة التقديرات (.078) ومستوى معنوية (.530) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).
2. حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي في هذه الدراسة كذلك الى عدم وجود علاقة إيجابية بين الشفافية والموثوقية، حيث كانت حيث كانت قيمة التقدرات (.102) ومستوى معنوية (.315).
3. كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين الشفافية والحياد، وفق آراء المبحوثين، حيث كان مستوى المعنوية في هذه العلاقة يساوي (.157) وهي أصغر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة (.257)، وهي ذات علاقة إيجابية.

4. من نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين العدالة والملائمة حيث كان علاقة الارتباط والتأثير أقل من (0.05).
5. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابية بين العدالة والموثوقية، حيث كانت قيمة التقدرات (313) ومستوى معنوية (❖❖).
6. كذلك وجود علاقة إيجابية بين العدالة والحياد، حيث بلغت مستوى معنوية (028) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة إحصائياً في هذه الدراسة (0.05).
7. وجود علاقة إيجابية بين الاستقلالية والملائمة، حيث كان علاقة الارتباط والتأثير (300) وهي أقل من (0.05).
8. لا توجد علاقة بين الاستقلالية والموثوقية، حيث بلغت مستوى معنوية (938) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة إحصائياً في هذه الدراسة (0.05).
9. عدم وجود علاقة بين الاستقلالية والحياد، حيث بلغت مستوى معنوية (361) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمدة إحصائياً في هذه الدراسة (0.05).

التوصيات: توصي الدراسة بالآتي:

1. على الشركة المبحوثة الاستمرار في تطبيق ابعاد الحوكمة وتعزيز هذا النهج لماله من أثر فعال في تحقيق الإفصاح والشفافية.
2. إن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة أصبح امر مهما وضروريا لماله من أثر فعال في تحقيق مبدا المسؤولية.
3. ضرورة البدء في تطبيق حوكمة الشركات في الشركة وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب متطلباتها.
4. ضرورة سن المزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى الشركة.
5. اصدار التشريعات المناسبة لتمكين الشركة من ممارسة الحوكمة وتطبيق مبادئها.
6. ضرورة الاخذ في الاعتبار الموضوعية والحياد والشفافية عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الشركة.
7. ضرورة اعداد الموارد البشرية المؤهلة في الشركة في مجال الحوكمة والحاكمة.

المصادر والمراجع

1. أروي حسن بإعباد (2020)، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السعودية للكهرباء مجلة العلوم الاقتصادية المجلد (4) العدد (1).
2. أبو العطا نزمين (2003) حوكمة الشركات سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية اصدار مركز المشروعات الدولية غرفة التجارة الامريكية أ وشطن الولايات المتحدة الامريكية.
3. أبو النصر محمد محمود مدحت (2015) الحوكمة الرشيد فن إدارة المؤسسات عالية الجودة المجموعة العربية للتدريب والنشرة القاهرة.
4. العقيل محمد (2011) جودة المعلومات المحاسبية دراسية تطبيقية دراسة على الشركات السعودية المساهمة للفترة من 1991-2009 ورية الإدارة العامة (3) معهد الإدارة العامة الرياض.
5. الشمري سجاد، (2013) مشروع حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة.
6. الشيخ عبد الرزاق (2012) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة.
7. حداد مناور (2008) دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي من 15-16 تشرين الأول جامعة دمشق.
8. -سهام موفق، نصر رحال، (2019) ، تقييم مدي جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة حالة بنك الخليج وكالة بسكرة، مجلة رؤي اقتصادية 0088 . ISSN.

9. شذي عبد الحسين جبر، فداء عدنان، عبيد (2019) دور حوكمة الشركات في حماية حقوق المستثمرين دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العراقية للبحوث سوق وحماية المستهلك المجلد (11) العدد (1).
10. صلاح حسن الحسن (2020) ، دور قانون حوكمة الشركات واثاره علي تحسين قطاع الشركات في مملكة البحرين، المجلة العربية للإدارة مج⁴⁰ ع³.
11. طارق عبد العال حماد (2006) معايير التقارير المالية دليل تطبيق الدار الدولية للاستثمار مصر.
12. طلال محمود علي الحجواوي محمد ال فتح الله (2017) الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية دار الأيام للنشر.
13. عائشة بوكاري، مولات عقيدي (2016-2017) حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز وحدة الإنتاج ادار، جامعة احمد دراية ادار الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر.
14. قروني أسامة (2015) أثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المالية والافصاح المحاسبي، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايتي ورقلة وعزاوي رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرياج الجزائر.
15. مجدي وائل الكبيجي (2019) دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسة إدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المجلة العربية للإدارة مجلد³⁹ ع².
16. معروف حسين (2009) ، ماهية حوكمة الشركات دراسة منشورة، الاقتصادية 2 (25) العراق.
17. نعيمة محمد حرب، (2011) واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة.
18. هبة، عوض عثمان، ابوشنب (2017) دور حوكمة الشركات على الأداء المالي في ظل نظم المعلومات المحاسبية جامعة ام درمان الإسلامية معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.

19. هوام جمعة والشعوري نوال (2011) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهان وفاق) جامعة العربي مهدي الجزائر.

المراجع الأجنبية

- 1 .Nunnally, J. C. (1978). Psychometric Methods. New York: McGraw-Hill.
- 2 .Hair, J. f, Anderson, R.E, Tatham, R.L and Black, w.c. (1998) "Multivariate Data Analysis"5 thed, NJ: Prentice - Hall, Inc.
- 3 .Hair, J. F., Black, B., Babin, B., Anderson, R. E., and Tath, R. L. (2010). Multivariate data analysis. Prentice Hall. Inc. Upper Saddle River, NJ, the USA.
4. Miglani, Seema; Ahmed, Kamran; Henry, Darren; (2015). Voluntary corporate governance structure and financial distress: Evidence from Australia, Journal of Contemporary Accounting and Economics (11): 18– 30
5. Voon, Thuy, (2015). Corporate Governance and financial crisis. Wei-teh Long, Victor; Kwan, Clarence; Kambil, Ajit; (2006). The Seven Disciplines for Venturing in China. Mistsloan – Management Review. 47 (2): 85-89

